



في محاولة للبحث عن إجابات لبعض الأسئلة التي تشغل بال الجميع ، فيما يتعلق بالأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري ، حاورت "الإصلاح الاقتصادي" ثلاثة من رجال المال والأعمال والخبرة والمسئولية ، ممن تتقاطع مصالحهم ومجالات أعمالهم بشكل مباشر ولصيق بهذه الأزمة وتداعياتها .
التقينا الأستاذ/ ماجد شوقي ، رئيس مجلس إدارة بورصتي القاهرة والإسكندرية . . والمهندس/ أحمد البكري ، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لأوليمبيك جروب . . والمهندس/ أحمد صبور ، رئيس مجلس إدارة جمعية شباب الأعمال المصرية ، والعضو المنتدب لشركة الأهلي للتنمية العقارية .
التقيناهم - كل على حدة - و طرحنا عليهم نفس الأسئلة ، فكانت إجاباتهم التي يتضمنها هذا التحقيق . .

الأزمة والاقتصاد المصري . . الفرص الممكنة . . . والتهديدات المحتملة

□ الإصلاح الاقتصادي: نتحدث هنا عن أزمة اقتصادية عالمية، بدأت في الأساس كأزمة مالية.. كيف تقيم المشهد العام للاقتصاد المصري الآن، وبعد أن بدأت مظاهر ونتائج الأزمة في التفاعل؟.. وما هي توقعاتك بالنسبة للتداعيات والتأثيرات المحتملة لتلك الأزمة على أداء الاقتصاد المصري في المستقبل القريب منه والبعيد؟

اتفق الثلاثة على أن مصر- شأنها شأن جميع دول العالم- تأثرت بالأزمة، واتفقوا أيضا على أن تأثيرات الأزمة على الاقتصاد المصري كانت محدودة بالقياس لما شهدته الدول والاقتصادات الأخرى من تأثر.. أما ما يتعلق بأسباب هذه المحدودية في التأثر بالأزمة، والتوقعات المحتملة لتأثيرها، فكان لكل منهم تصورات وتوقعاته..

فمن جانبه رأى الأستاذ/ ماجد شوقي، أن الاقتصاد المصري كان يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار، وتواجد قوي لدعائم مؤسسية، جعلت تأثيرات الأزمة عليه بهذه المحدودية. وأشار في هذا الصدد إلى عدد من العوامل التي حالت دون حدوث هزة في الاقتصاد المصري عند بداية الأزمة، منها: وجود سيولة مرتفعة لدى البنوك المصرية، واستقرار سعر الصرف، ووجود احتياطي نقدي مرتفع جدا.. وأضاف أنه رغم ذلك فقد بدأت بوادر التأثر بالأزمة تظهر في تباطؤ النمو، حيث تشير التقديرات إلى أن النمو خلال الربع الأول من العام الجاري لم يتعد نسبة 4%، وأن هذا سوف يؤدي بالتبعية إلى ارتفاع معدلات البطالة، وخلق حالة من الحذر والتخوف من المستقبل لدى مجتمع الأعمال.. وتوقع- على المدى القصير- أن تؤدي هذه الحالة من الريبة والحذر إلى درجة من السكون، وعدم اتخاذ أية خطوات توسعية حتى نهاية العام الحالي.

بينما رأى المهندس/ أحمد البكري، أن هناك أسبابا كانت وراء التأثر المحدود بالأزمة، أولها: عدم الانتشار الواسع داخل المجتمع المصري لنظام الرهن ونظام الائتمان في الحياة اليومية للمواطن العادي، وهو عكس ما هو معمول به في أمريكا على سبيل المثال، فالمواطن الأمريكي عادة ما يعيش في مستوى أعلى من دخله الحقيقي بكثير، عن طريق الاعتماد على الائتمان البنكي والرهنات، ولذلك فبمجرد تعرض البنوك لأزمة سيولة يظهر الأثر مباشرة على المواطن العادي ويشعر بالأزمة في حياته اليومية. كما أن البنوك المصرية لم تتعرض أصلا لأزمة سيولة، بل إن المدخرات والودائع لديها أعلى بكثير من الإقراض، مما جعل الاقتصاد المصري بمنأى عن الآثار الواسعة للأزمة المالية العالمية.. وثانيها: أن معدلات النمو المرتفعة للاقتصاد المصري خلال الفترة الماضية، جعل الشعور في مصر بالأزمة أقل بكثير منها في الدول الأخرى. وضرب مثلا لذلك بما حدث في الشركة التي يرأس مجلس إدارتها، فأشار إلى أن الشركة ظلت تحقق معدل نمو يتراوح بين 20% و22% لفترة متصلة تربو على ثماني سنوات، مما ساعد على قوة موقفها الاقتصادي، حتى إنه مع بداية ظهور بوادر الأزمة استطاعت تحقيق نمو في الربع الأول من عام 2008 وصل إلى 35%، ورغم تراجع معدل النمو خلال باقي العام إلا أن النمو الإجمالي بلغ 17%، مما يؤشر إلى أن النمو العالي الذي تحقق خلال السنوات الماضية جعل مواجهة الأزمة وآثارها أمرا ممكنا، وأدى في نفس الوقت إلى الحد من التأثير

بتداعياتها.. وحول توقعاته لآثار الأزمة- على المدى القريب- رأى أن الأثر النفسي الذي أحدثته أصداء الأزمة لدى المستهلك، أدت- وستؤدي إلى حين- إلى إحجامه عن الشراء وانتظار الهبوط الأسعار المتوقع نتيجة الأزمة، وأشار إلى أنه يتوقع ويرجو ألا يستمر ذلك لفترة طويلة.. غير أنه أبدى تخوفه من أمرين، لو حدثا فسوف يؤديان إلى نتائج غير مواتية للاقتصاد المصري على المدى البعيد، وهما: إغراق السوق المصرية بسلع رخيصة الثمن آتية من الخارج، نتيجة لمحاولة بعض البلاد تصريف منتجاتها الراكدة لديها.. وطول فترة إحجام المستهلكين عن الشراء، مما يؤدي إلى توقف عدد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتمتع بموقف مالي مستقر، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية بالسوق المصرية، فتعكس آثار ذلك على الأداء الاقتصادي برمته.

أما المهندس/ أحمد صبور، فأشار إلى أن التأثير المحدود للأزمة على الاقتصاد المصري جاء نتيجة لاتباع سياسات وتوجهات جيدة خلال السنوات الأربع الماضية، والتي أدت إلى تماسك الاقتصاد المصري، وضرب مثلا لذلك بالسياسات المتحفظة التي كانت تنتهجها البنوك- والتي كانت مثار انتقاد وقتها- إلا أن اتباع مثل هذه السياسات لعب دورا في التخفيف من آثار الأزمة، منوها إلى أن نسبة الإقراض إلى الودائع في البنوك المصرية حوالي 52%، في حين تصل في دبي إلى 90%.. وأضاف أن التأثر بالأزمة جاء محصورا في خمسة قطاعات فقط هي: السياحة، والاستثمار الخارجي، وتحويلات المصريين في الخارج، والتصدير، وقناة السويس.. وقال إن قطاع السياحة على سبيل المثال رغم تأثره الواضح- حيث يتمنى وزير السياحة أن ينتهي العام بهبوط 15% فقط، وأنا أعتقد أن الهبوط سيكون أكبر من ذلك- إلا أنه من الضروري أن نضع في اعتبارنا النمو الذي حققه قطاع السياحة خلال الفترة الماضية، حيث حقق نموا خلال عام 2008 بلغ 15% مقارنة بعام 2007، وهو معدل نمو مرتفع جدا إذا ما قورن بالمعدل العالمي للنمو بهذا القطاع والذي يبلغ 5% فقط، ولذا فهذا التراجع المتوقع- والذي يبدو عاليا- هو في حقيقة الأمر يبدو كذلك لأنه يأتي مقارنة بما تحقق من نمو عال خلال العام السابق.

□ الإصلاح الاقتصادي: يذهب البعض إلى أن هناك مستفيدين من الأزمة المالية العالمية، إلى جانب الأغلبية المضارة منها. ويطرحون في هذا الصدد أمثلة محددة للشراء والاستحواذ من جانب بعض الشركات والمصارف لشركات ومصارف أخرى عملاقة، مثل: باركليز- ليمان براذر.. وبنك أوف أمريكا- ميريل لينش.. ولويدس تي إس بي- أتش بي أو أس..

فهل ترى أن هناك في مصر مستفيدين من هذه الأزمة؟.. وهل الاقتصاد المصري مرشح لأن يكون من هؤلاء المستفيدين على المستوى الدولي؟

في ردهم على هذا السؤال اتفق ثلاثتهم أيضا على أن مصر من الدول المؤهلة للاستفادة من هذه الأزمة، وإن هناك فرصا متاحة يمكن استغلالها للخروج من الأزمة بمكاسب محتملة تفوق الخسائر المتوقعة من جرائها.

ماجد شوقي: مصر لديها فرصة ذهبية للتبوأ وضعها كمركز



ماجد شوقي:

يجب أن يضع صانع القرار نصب عينيه استعادة القوة التنافسية للاقتصاد المصري بالمنطقة، خاصة مع ما يتلازم مع الأزمة من تراجع أسعار البترول وعائداته.



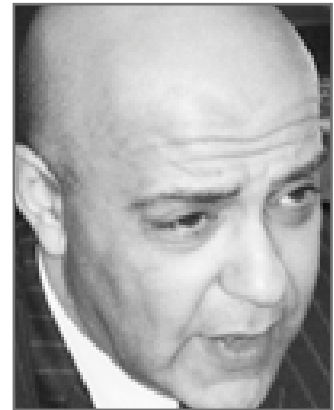
أحمد البكري:

في أي أزمة هناك دائما جوانب إيجابية يمكن الاستفادة منها، أما كيف تستفيد وإلى أي مدى فهذا يتوقف على مقدرتك على تحويل التهديدات إلى فرص يمكن اقتناصها.



أحمد صبور:

اتباع السياسات المتحفظة التي كانت تنتهجها البنوك - والتي كانت مشار انتقاد وقتها - لعب دورا في التخفيف من آثار الأزمة.



ثقل اقتصادي في المنطقة، بما لديها من مقومات متميزة في هذا الجانب تتمثل في: سوق كبيرة وقوة شرائية داخلية كبيرة (عدد كبير من السكان - شعب مستهلك)، قاعدة صلبة من القطاعات الإنتاجية (صناعة وزراعة)، اقتصاد قومي يقوم على دعائم مؤسسية.. لذا يجب أن يضع صانع القرار هذا الهدف نصب عينيه، لاستعادة القوة التنافسية للاقتصاد المصري بالمنطقة، خاصة مع ما يتلازم مع الأزمة من تراجع أسعار البترول وعاداته.

أحمد البكري: في أي أزمة هناك دائما جوانب إيجابية يمكن الاستفادة منها، أما كيف تستفيد وإلى أي مدى فهذا يتوقف على مقدرتك على تحويل التهديدات إلى فرص يمكن اقتناصها.. فعلى سبيل المثال، هناك الكثير من الشركات في الخارج سوف تتوقف عن الإنتاج وتغلق أبوابها نتيجة لهذه الأزمة، ولا يعني توقف إنتاج سلعة ما أن يتوقف الطلب عليها من قبل المستهلك، وهذه فرصة لو أحسن استغلالها يمكن أن تحل منتجاتنا محل منتجات هذه الشركات، لكن تحت شرط أن يتمتع منتجنا بالكفاءة والجودة، ويستطيع تلبية متطلبات ومواصفات المستهلك بهذه السوق.. والأمثلة كثيرة، ففي مجال السياحة مثلا، من الممكن أن تستفيد بلد مثل مصر من انخفاض تكلفة السياحة بها بشكل عام مقارنة بدول أخرى، كما يمكن توجيه الدعاية وال جذب لنوعية من السياح تتناسب التكلفة في مصر مع إمكاناتهم.. وبالنسبة للمنطقة العربية، يمكن أن تكون الأزمة فرصة مناسبة لمزيد من الجذب لرؤوس الأموال العربية، خاصة بعد تخوف البعض من أصحاب هذه الأموال من التوجه إلى الأسواق الغربية، كما أن السعي إلى مزيد من التكامل العربي في مجال التبادل التجاري يمكن أن يمثل فرصة أيضا.. الفرص كثيرة لكنها تحتاج إلى من يكتشفها ويقتنصها.

أحمد صبور: هناك فرص كثيرة متاحة للاقتصاد المصري لكنها تحتاج إلى تحرك سريع جدا، من اتخاذ قرارات وتحديد سياسات في كل الاتجاهات.. هناك الانخفاض في أسعار السلع الغذائية، والبترول، و مواد البناء على المستوى العالمي، مما سيسرع المواطن بتحسين ظروفه المعيشية مع نهاية العام الجاري.. كما أن هذا الانخفاض في الأسعار العالمية سوف يخفض من قيمة الدعم الذي تدفعه الدولة، لذا يجب توجيه فائض الدعم إلى قطاعات أخرى، كما يمكن أن تكون هذه فترة التقاط أنفاس لتحديد الاتجاهات الصحيحة لتوزيع الدعم، وإعادة النظر في أسلوب توجيهه، وتحديد المستحقين الحقيقيين له.. ويجب النظر بجدية أكبر إلى رؤوس الأموال الخليجية، والفوائض المالية الكبيرة بمنطقة الخليج، التي أصبحت تخشى التوجه نحو أوروبا وأمريكا نتيجة للأزمة، فعلى التحرك سريعا لاجتذاب هذه الفوائض المالية، خاصة أن لدينا من المقومات الاقتصادية ما يشجع على الاستثمار داخل مصر.. كما يجب الاهتمام بتنمية التجارة البينية العربية، خاصة أن الأزمة سوف تنتج ضغوطا كبيرة على قطاع التصدير بمصر.. وأخيرا فهذه الأزمة - مع ما سيصاحبها من هدوء نسبي في النشاط الاقتصادي - تعد فرصة يجب اقتناصها لإصلاح جميع أوجه الخلل والنقص في النظم والقوانين واللوائح والإجراءات البيروقراطية وغيرها من أوجه القصور التي ستلعب الأزمة دورا في بروزها على السطح أكثر من أي وقت آخر.

□ الإصلاح الاقتصادي: يتردد في الآونة الأخيرة الكثير من الحديث حول قضية تسريح العمالة نتيجة الضغوط المترتبة عن الأزمة المالية علي أصحاب الأعمال.. وهناك أصوات تدعو إلى مراعاة البعد الاجتماعي الذي يمكن أن ينجم عن تزايد البطالة بصورة مقلقة، والبعض ينادي بأن يتحمل رجال الأعمال بعض الخسائر لفترة من الزمن مقابل المكاسب التي حققوها في الفترة الماضية نتيجة النمو الكبير الذي حدث خلالها.. فكيف تنظرون إلى هذا الأمر؟

"هذه الدعوة تحمل في جزء منها نظرة مثالية"، هكذا بدأ ماجد شوقي إجابته عن تساؤلنا، واستطرد: هناك شركات كثيرة أعتقد أنها توسعت خلال الفترة الماضية أكثر مما ينبغي، حيث بنت حساباتها على معدلات النمو التي كانت مشجعة خلال السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة، فوضعوا حساباتهم على مستويات معينة من الاستهلاك والتصدير والمبيعات والإنتاج.. كانت هذه التوسعات أحيانا تفوق المطلوب وقتها، وبالتالي عند حدوث انكماش فأول إجراء هو التوقف عن التوسعات، والاستغناء عن بعض العمالة.. ومن جهة أخرى، فليس صحيحا أن جميع الشركات حققت أرباحا كبيرة خلال الفترة الماضية، كما أن الأرباح التي تحققت صاحبها مصروف متزايد على التوسعات.. أما أحمد صبور فقال: نحن كسبنا كثيرا بفضل العمالة، ورأسماننا الحقيقي هو العمالة المدربة وليس الأموال، لذا فتسريح هذه العمالة ليس في صالح صاحب العمل، لأن السوق بعد فترة سيعاود نشاطه، والمكاسب المتحققة خلال الفترة الماضية تسمح بالصمود لسنتين أو ثلاث سنوات.. نحن نتحدث كثيرا عن ضرورة ولاء وانتماء العاملين، فأين ولاء أصحاب الأعمال لهؤلاء العاملين الذين كانوا العنصر الأساسي في تحقيق المكاسب؟.. بل إنه يمكن استغلال فترة هدوء العمل والسوق في تدريب العاملين وإعادة تدريبهم لمزيد من التأهيل.

وأجاب أحمد البكري: "أنا أفكر في هذا الموضوع بمنطق رجل الأعمال"، وهذا المنطق يقول إن كل الشركات تريد أن تحتفظ بأفضل الكفاءات لديها، لكن إذا كان هناك بعض العاملين الذين لا يؤدون الأداء المطلوب، ففي الفترات العادية كان من الممكن الاحتفاظ بهم إلي جانب الكفاءات، أما في حالات الأزمة فالاحتفاظ بالعناصر الأقل كفاءة يمثل ظلما للعاملين الأكفاء، لأنه مع الموارد المحدودة فسوف يأتي الاحتفاظ بغير الكفاء على حساب العناصر الجيدة وعلى حساب ما يستحقون من علاوات وحوافز ومكافآت.. القضية أن بعض العاملين لا يمتلكون القابلية للعمل والتطوير، أما من يفتقرون إلى الإمكانيات فهؤلاء يمكن تدريبهم ورفع كفاءتهم.. إن الاحتفاظ بالعاملين الذين لا يمتلكون القابلية علي التطور والاندماج في دورة العمل يصبح في هذه الحالة ضد مصلحة الشركات والبلد كله، لأننا في أوقات الأزمة نحتاج إلى أعلى درجة من الجودة كي نستطيع المنافسة.. أما الحديث عن المكاسب المتحققة خلال الفترة الماضية، فهذه المكاسب تم استخدامها في توسعات وإنشاء مصانع وخطوط إنتاج جديدة، وليس هناك رجل أعمال يحتفظ بالمكاسب في جيبه، بل هو يعيد دفعها إلى دورة العمل من جديد.